

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/IPC/8
7 June 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم
المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
الدورة الأولى
نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الاجتماع الثاني للمحفل التشاوري بشأن العملية التحضيرية
لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

جنيف، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

المحتويات

الفقرات

٣- ١	مقدمة
٢٣- ٤	أولاً - التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر
٢٧-٢٤	ثانياً - القضايا التي طرحت أثناء المناقشات
٣٣-٢٨	ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

المرفق

الأول - جدول الأعمال

الثاني - قائمة الوثائق

الثالث - الحضور

مقدمة

- ١ - عقد الاجتماع الثاني للمحفل التشاوري بشأن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في جنيف في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكان انعقاده متابعة للاجتماع الأول الذي عقد في جنيف في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩.
- ٢ - وافتتحت الأمانة التنفيذية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، السيدة آنا كاجومولو تيبايوكا، الاجتماع نيابة عن الأمين العام للأونكتاد.
- ٣ - وأقر الاجتماع جدول الأعمال كما اقترحته أمانة المؤتمر (انظر المرفق الأول).

أولاً - التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر

- ٤ - كان أمام الاجتماع ثلاث وثائق للنظر في البنود الموضوعية من جدول الأعمال: مذكرة معلومات عن العملية التحضيرية للمؤتمر شملت عدداً من المرفقات المتضمنة تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي على مستوى الخبراء لأقل البلدان نمواً الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، وتقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي على مستوى الخبراء لأقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمبادئ التوجيهية لإعداد برامج العمل على المستوى القطري؛ ومذكرة عن إسهامات المنظمات والوكالات في العملية التحضيرية للمؤتمر؛ ومشروع تقرير الاجتماع الثاني المشترك بين الوكالات للعملية التحضيرية للمؤتمر.
- ٥ - وقالت الأمانة التنفيذية للمؤتمر إنه تم إطلاق العملية التحضيرية على المستوى القطري في ٤٦ بلداً من أقل البلدان نمواً.
- ٦ - وأضافت قائلة إنه تم في أعقاب الزيارات القطرية التي قام بها أعضاء أمانة الأونكتاد إنشاء لجان تحضيرية وطنية وتعيين خبراء اختصاصيين محليين لتقديم الدعم الفني لهذه اللجان. كما تم تعيين ثلاثة منسقين إقليميين لتوفير الدعم الفني للجان التحضيرية الوطنية وللخبراء الاختصاصيين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع أقل البلدان نمواً على إنشاء محافل محلية للشركاء في التنمية، حيثما لم تكن هذه المحافل قائمة، وهي تضم الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف في التنمية، من جهة، والحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة، من جهة أخرى.
- ٧ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يسرّ تنفيذ الأعمال التحضيرية على المستوى القطري بتوفير منحة قدرها ٨٠.٠٠٠ وحدة نقدية أوروبية لكل من أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، تبين الآن أن هذه الموارد لم تتح إلا لأقل البلدان نمواً الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وأعربت المتحدثة عن قلقها بوجه

خاص إزاء تأمين التمويل لأقل البلدان نمواً من غير دول المجموعة المذكورة. واستدركت قائلة إنه ثبتت مع ذلك أهمية المعونة التي أتاحت حتى الآن في توفير الزخم والمساعدة في الاضطلاع بالأعمال التحضيرية على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى عدد من المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعداداه لتوفير الدعم للعملية التحضيرية على المستوى القطري، ويجري تشجيع الجهات المانحة الثنائية وغيرها من الجهات المانحة الممتثلة في أقل البلدان نمواً على أن تحذوا حذوها من خلال اللجان التحضيرية الوطنية.

٨- وأعربت عن الأمل في أن يتمكن عدد من أقل البلدان نمواً من تقديم المشاريع الأولية لبرامج عملها القطرية بحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ليتسنى للأمانة توزيع هذه الوثائق على الدول الأعضاء لمناقشتها في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية، المقرر عقده في نيويورك من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٥٢. أما تلك البلدان بينها التي لن تتمكن، لأسباب عملية، من تقديم مشروع برنامج عملها إلى هذا الاجتماع، فيتوقع منها أن تقدم على الأقل استعراضاً لنتائج برنامج عملها خلال عقد التسهيلات.

٩- وأضافت قائلة إن التحدي الذي تواجهه إدارة العملية التحضيرية يتمثل في معرفة الطريقة التي يمكن بها تحويل برامج العمل القطرية إلى إطار لتنسيق الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً على مدى السنوات العشر القادمة. وفي رأيها أن الجمعية العامة قد تنبأت بهذه القضية في الفقرة ٦ من قرارها ١٨٢/٥٣ حيث "طلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ربط اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية المقبلة بالعملية التحضيرية للمؤتمر، وضمان توفيرها مساهمات جوهرية في المؤتمر". وقالت إن من المهم وضع هذه التوصية موضع التنفيذ.

١٠- وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية التي أنجزت على الصعيد الإقليمي، قالت إنه تم عقد اجتماعين تحضيريين على مستوى الخبراء، الأول في أديس أبابا لأقل البلدان نمواً الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، والثاني في كاتماندو لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ. أما الاجتماع الثالث لأقل البلدان نمواً الأفريقية الناطقة بالفرنسية وهاييتي، فقد تقرر عقده في نيامي، النيجر، من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم أمانة المؤتمر، بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، بتنظيم أحداث إقليمية تحضيرية على مستوى عال أثناء العملية التحضيرية. فاللجنة الاقتصادية لأفريقيا تخطط لعقد حدث خاص بشأن القضايا الموضوعية للمؤتمر، في أديس أبابا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة انعقاد اجتماع وزراء المالية والتخطيط. وتعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أحداثاً مماثلة. وستبدل أمانة الأونكتاد قصارى جهدها لإشراك التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر.

١١- أما على الصعيد العالمي، فقد شددت على الأهمية الجوهرية التي تتسم بها الدعاية والإعلان. وقالت إن الحاجة تدعو إلى زيادة توعية الجمهور وتعبئة الدعم في البلدان المانحة لصالح أقل البلدان نمواً إذا أريد للمؤتمر أن يوافق على تقديم تنازلات جديدة لهذه البلدان. وإنه ينبغي القيام بقدر كبير من العمل الأساسي للوصول إلى الجمهور، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، وما إلى ذلك. وهذا يتطلب بوضوح تقسيماً واضحاً للعمل فيما بين جميع المسؤولين عن إعداد المؤتمر. ولا بد من اتخاذ مبادرات على المستوى الوطني في أقل البلدان نمواً جميعها وفي شريكاتها في التنمية.

١٢- وبالإشارة إلى جدول الأعمال الموضوعي للاجتماع الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، قالت إنه بالرغم من أن المؤتمر سيتناول جميع مشاكل التنمية التي تواجهها أقل البلدان نمواً، لا بد من التركيز على الأولويات وعلى الاختناقات الأساسية. وفي هذا الصدد، بينما ستشير برامج العمل القطرية إلى الأولويات الوطنية، ينبغي لجدول الأعمال العالمي أن يركز على تحقيق هدفين، الأول هو حث البلدان التي لم تف بالالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات العالمية السابقة على أن تفعل ذلك. والهدف الثاني هو تأمين تقديم تنازلات إضافية لأقل البلدان نمواً لمساعدتها في الجهود التي تبذلها للاندماج في الاقتصاد العالمي بما يعود عليها بالنفع. وهذه التنازلات يمكن أن تشمل، مثلاً، إتاحة المجال، بشكل ثابت، لوصول جميع المنتجات التي تصدرها أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص.

١٣- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تعبئة الموارد اللازمة للإعداد للمؤتمر، صرحت بأنه رغم الجهود المتضافرة التي بذلتها الأمانة، لم يستجب إلا القليل من الجهات المانحة لنداء تقديم الأموال. وقد تم حتى الآن تأمين دعم من الاتحاد الأوروبي، إذ منح هذا الأخير، مبدئياً، ٨٠ ٠٠٠ وحدة نقدية أوروبية لكل من أقل البلدان نمواً، وإن كانت الترتيبات العملية المتخذة لتأمين وصول هذه الأموال قد أثارت مشاكل لأقل البلدان نمواً من غير بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، على نحو ما سبقت الإشارة إلى ذلك. وينبغي حل هذه المشاكل على وجه السرعة. ومن البلدان الأخرى المانحة التي تعهدت بتقديم الدعم هولندا، بمبلغ يناهز ٩٠٠ ٠٠٠ دولار؛ وبلجيكا، بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار؛ وفنلندا بنحو ٣٥٠ ٠٠٠ دولار؛ وإيطاليا بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار؛ والسويد بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وتعهدت شركة خاصة مقرها في زيوريخ، هي شركة A & P Partners، بتقديم ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وكان المبلغ الإجمالي المطلوب هو قرابة ١٦,٩ مليون دولار، ولم تصل التعهدات التي قدمت حتى الآن إلا إلى ثلث هذا المبلغ. واغتنمت هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع الذين استجابوا للنداء وحثت المانحين الآخرين على تقديم المساعدة في أقرب وقت ممكن.

١٤- وتحدث ممثل بنغلاديش نيابة عن أقل البلدان نمواً، فشدد على أهمية الأعمال التحضيرية التي تجري على المستوى القطري لوضع برنامج عمل عالمي ملموس في المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وقال إن عملية

التحضير الوطنية يجب أن يكون الطلب محركاً لها وأن يتولى البلد المعني مسؤوليتها. ويجب أن تتسم البرامج القطرية بجودة عالية، وإن كان من الصعب تحقيق ذلك لوجوب تقديمهما بحلول ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وأبدى قلقه إزاء عدم استفادة أقل البلدان نموا الواقعة في آسيا والمحيط الهادئ، والتي ليست أعضاء في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من المساعدة المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للأعمال التحضيرية التي تتم على المستوى القطري. وينبغي حل هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن تفادياً لحدوث مزيد من التأخير. وأفاد بأنه رأس الاجتماع التحضيري على مستوى الخبراء لأقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في كاتماندو من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد نظرت الاجتماعات التي عقدت على مستوى الخبراء في المبادئ التوجيهية لإعداد برامج العمل على المستوى القطري، واعتمدها. وأكد أن الغرض من المبادئ التوجيهية ليس وضع قيود، وإنما تأمين ارتفاع نوعية الأعمال التحضيرية التي تجري على المستوى القطري من حيث محتواها وطريقة عرضها. وبديهي أن أولويات العمل ستتوقف على الاحتياجات والمتطلبات القطرية. وقال إنه ينبغي لأمانة الأونكتاد، أولاً، أن تقدم المساعدة لكل بلد من أقل البلدان نموا لإعداد مذكرته القطرية؛ وثانياً، أن تساعد هذه البلدان في إعداد استراتيجية مشتركة؛ وثالثاً، أن تقدم الخدمات للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وفي رأيه، ينبغي إشراك البعثات الدائمة في جنيف في عمل اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية بزيادة الأنشطة المكتيبة والأنشطة المتصلة بها بين الاجتماعين الأول والثاني للجنة. كما ينبغي لأمانة الأونكتاد أن توفر مدخلات أساسية للجنة التحضيرية. وأثار عدداً من المشاكل العملية التي تتطلب ردوداً عاجلة، بما في ذلك كيفية حث القطاع الخاص على الاشتراك في العملية التحضيرية، ومدى امتلاك أقل البلدان نموا للبرامج القطرية، ووضعها بالنسبة لخطط العمل الوطنية القائمة.

١٥ - وصرح ممثل جمهورية إيران الإسلامية، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، بأن مجموعته تؤيد تماماً العملية التحضيرية والمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا ذاته، المتوقع أن يعتمد تدابير وإجراءات في مجال السياسة العامة للتغلب على القيود الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا. وأشار إلى الدعم الذي قدمته مجموعته خلال المؤتمرين الأول والثاني المعنيين بأقل البلدان نموا، فقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين لن تدخرا جهداً لكي يعيد المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا تأكيد مبدأ تقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكة لتحقيق النمو والتنمية. وفي هذا الصدد، لاحظ أن التجديد في تحويل بؤرة الاهتمام إلى الأعمال التحضيرية التي يتم تنفيذها على المستوى القطري إنما يتسم بأهمية كبيرة لأنه سيساعد في التصدي للقضايا الحساسة التي يواجهها العديد من أقل البلدان نموا، بما في ذلك القطاع الزراعي، وتنويع اقتصادات أقل البلدان نموا من خلال التصنيع، وتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية، وتعزيز العلم والتكنولوجيا في أقل البلدان نموا، وتنمية الموارد البشرية. وضرب المتحدث مثل الكارثتين اللتين وقعتا في موزامبيق وأثيوبيا في الآونة الأخيرة، فشدد على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة نظراً إلى ضعف أقل البلدان نموا في مواجهة الكوارث الطبيعية.

١٦- وشدد في الختام على أهمية آليات المتابعة والرصد الفعالة للنجاح في تنفيذ نتائج المؤتمر، وذلك في ضوء الخبرة المكتسبة من المؤتمرات السابقين. وشدد كذلك على أهمية دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في سائر الميادين. وفي هذا الصدد، أشار إلى عرض الوصول إلى الأسواق الذي قدمه عدد من البلدان النامية في الاجتماع العالي المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً، الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

١٧- وتحدث ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن استضافة الاتحاد الأوروبي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في بروكسل إنما يدل على اهتمامه بمحنة تلك البلدان أمام الآثار السلبية الناتجة عن العولمة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمحفل التشاوري الذي يتيح فرصة لمناقشة الاستراتيجيات الجديدة وخطط العمل الملائمة. ويتحتم في رأيه أن تكون السياسة العامة متسقة على الصعيدين الوطني والدولي. فهذا الاتساق سيكون بمثابة قناة تيسر إيجاد الإرادة السياسية لبلوغ أهداف استئصال الفقر.

١٨- وشدد على ضرورة أن تكون العملية التحضيرية جامعة وشفافة. وقال إن على جميع الأطراف، التي تشمل الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والجهات المانحة، وحكومات أقل البلدان نمواً، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات بريتون وودز، ومنها بوجه خاص البنك الدولي، مسؤولية كبيرة ودورا هاما ينبغي لها القيام به. وإن أمام المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً أسئلة ملحة، ومن الأساسي توحيد الجهود عند النظر في قضايا التنمية ليستفيد المواطنون المعنيون منها إلى أقصى حد. وتشمل هذه القضايا التعليم، والصحة، والبيئة، والأمن الغذائي، والاتجار في المخدرات واستهلاكها، وجهود إلغاء الديون. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بمساعدة أقل البلدان نمواً في هذه المجالات. وكما تكون مساعده فعالة، ينبغي له تقديم حلول عملية للنهوض بوضع أقل البلدان نمواً. وقال إن اتفاق الشراكة القائم حالياً بين الاتحاد الأوروبي وأقل البلدان نمواً آلية من شأنها أن تعزز سياسات التنمية الشاملة، وآلية جديدة بالثناء.

١٩- وأكد أهمية الإدارة السليمة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. وقال إنها شروط مسبقية لتحقيق التنمية باعتبار أن الديمقراطية والتنمية هدفان غير متعارضين. وإن الاتحاد الأوروبي قد التزم بشدة بعملية مساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد تم الإعراب عن هذا الالتزام لدى انعقاد مؤتمر الأونكتاد العاشر، ويود الاتحاد الأوروبي أن يكرر التزامه. وفي رأيه أن المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً يجب أن يتعدى النظريات وأن يكون هدفه التشجيع على إحراز تقدم كبير في كل من البلدان المعنية. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للمؤتمر ويعتقد أنه سيتيح فرصة لتعزيز الإجراءات التي يتم اتخاذها في الوقت الحاضر وتلك التي ستتخذ في المستقبل لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك على نحو يحقق التكامل بين هذه الإجراءات.

٢٠- وتحدث ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصفته عضواً في الأمانة (مديرية التعاون الإنمائي)، لا كمتحدث باسم لجنة المساعدة الإنمائية، فأتاح معلومات مستوفاة عن العمل الذي يجري الاضطلاع به في الوقت الحاضر. وقال إن اجتماع لجنة المساعدة الإنمائية العالمي المستوى للوزراء المسؤولين عن التعاون الإنمائي ورؤساء الوكالات، الذي سيعقد في ١١-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ سيناقش مسائل لها صلة بالمؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً. ومن بين القضايا المدرجة في جدول الأعمال الحد من الفقر؛ واستراتيجيات الشراكة؛ والأطر القطرية؛ واتساق السياسة العامة؛ وكمية ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية واستخداماتها الحفازة؛ وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة واستدامة الديون، والمبادرات المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ والنظام المالي الدولي الجديد، والسلع العامة العالمية. وستحدد هذه المناقشات، إلى جانب تقرير التعاون الإنمائي لعام ١٩٩٩ (الذي صدر في شباط/فبراير ٢٠٠٠) والحلقة الدراسية بشأن "التمويل الإنمائي - الطريق إلى الأمام" التي عقدت في ٢٩-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، شكل اسهامات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واسهامات الأعضاء في الحدث الحكومي الدولي العالمي المستوى الذي ستنظمه الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ بشأن تمويل التنمية وفي المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً. وشدد على أهمية تعزيز الصلة بين الحدث المعني بتمويل التنمية (الذي يتوقع الآن تنظيمه مبكراً في حزيران/يونيه ٢٠٠٠) وبين المؤتمر.

٢١- وأعاد ممثل اللجنة الأوروبية تأكيد التزام اللجنة بالتعاون كليا مع الأونكتاد لتأمين نجاح المؤتمر. وقال إن اللجنة تود تناقش وتسوي مع الأونكتاد في وقت مبكر جميع المسائل ذات الصلة بالتسهيلات والخدمات اللوجستية التي سيتم توفيرها للمؤتمر. وبما أن عقد المؤتمر في مبنى البرلمان الأوروبي رمزي في حد ذاته، فمن المستحب إشراك أعضاء في البرلمان وقادة سياسيين في أحد الأحداث التي سيتم تنظيمها. وفيما يتعلق بالأموال التي سيتم توفيرها للجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية لدى الاتحاد الأوروبي، فقال إن المسألة قيد النظر.

٢٢- وأعاد ممثل لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية لدى الاتحاد الأوروبي تأكيد التزام اللجنة بالعمل كمركز تنسيق لتنظيم محفل المنظمات غير الحكومية في بروكسل قبل المؤتمر وأثناء انعقاده. وقال إنه يعتقد أن المحفل ينبغي أن يبسر ويدعم ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من عمل دعاية لبناء توافق في الآراء في قطاع المنظمات غير الحكومية، وتوعية الجمهور بشأن المؤتمر، وإنه يرى أن دور الدعاية الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية مهم لتوليد الدعم العام من أجل زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بطرائق تنفيذ الأنشطة التحضيرية للمؤتمر، قال إنه تم إنشاء فريق توجيهي تابع للمنظمات غير الحكومية يتألف من شبكات المنظمات غير الحكومية الأوروبية ومنظمات بلجيكية جامعة للمنظمات غير الحكومية، وإن هذا الفريق قد عقد في الآونة الأخيرة أول اجتماع له لمناقشة تقسيم العمل. وقال أيضاً إن منظمته ستعقد جمعيتها السنوية قبل المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً مباشرة لجذب عدد كبير من المنظمات غير الحكومية للاشتراك في محفل المنظمات غير الحكومية.

٢٣- وقالت ممثلة غرفة التجارة الدولية إنه بالرغم من أن منظمتها لم تسهم بعد في العملية التحضيرية، فإنها على استعداد لتقديم مساهمة. وأشارت إلى العمل الجاري بشأن إعداد أدلة الاستثمار ونشرها. وقد أعدت هذه الأدلة لإثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش ومالي، والهدف هو تغطية أقل البلدان نمواً الـ ٤٨ جميعها. وأشارت أيضاً إلى إمكانية تسخير الشبكة الواسعة لغرفة التجارة الدولية لأن هناك لجنا محلية قائمة في الكثير من أقل البلدان نمواً. واقترحت الاستفادة من انعقاد المؤتمر القادم لغرفة التجارة الدولية في نيجيريا هذا العام كإحدى طرق الوصول إلى دوائر الأعمال وإحاطتها علماً بانعقاد المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

ثانياً - القضايا التي طرحت أثناء المناقشات

٢٤- لقد أثارت البيانات والمناقشات التي تناولت البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال، وهي التقدم المحرز في العملية التحضيرية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، والنظر في القضايا التنظيمية والموضوعية ذات الصلة بالمؤتمر، والمشاورات التي جرت بين أمانة المؤتمر وأعضاء المحفل بشأن تعبئة الموارد للعملية التحضيرية، القضايا التالية:

- القلق لنفاد الوقت لتقديم أقل البلدان نمواً البرامج القطرية بحلول ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛
 - ما إذا كانت العملية التي تجري على المستوى القطري تؤمن ملكية البرامج القطرية؛
 - العلاقة بين العملية التحضيرية وعمليات التخطيط الجارية ومبادرات التنمية التي تشمل الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في التنمية على الصعيد الوطني؛
 - مدى كفاية اشتراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في العملية التحضيرية؛
 - ما إذا كانت البرامج القطرية ستشكل جزءاً من البرنامج العالمي.
- ٢٥- وردا على ذلك، صرحت الأمانة التنفيذية بما يلي:
- ليس من المتوقع أن تقدم أقل البلدان نمواً جميعها برامجها القطرية الأولية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ولكن يتوقع من كل منها أن يقدم، كحد أدنى، تقييماً لنتائج برنامج عمله خلال عقد التسعينات؛

- لا تؤمن اللجان التحضيرية الوطنية مشاركة إدارات الحكومة المختلفة فحسب، بل وكذلك مشاركة لمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، إلخ؛
- ينبغي لبرامج العمل القطرية، في رأيها، أن تقدم معلومات تسمح بوضع برنامج العمل العالمي؛
- ينبغي أن تستند برامج العمل القطرية إلى الأولويات الواردة في الخطط الوطنية القائمة (السنوية/المتعددة السنوات) وفي البرامج والمبادرات القطاعية، وأن تعكس هذه الأولويات، وأن تشكل إطاراً إنمائياً متسقاً للسنوات العشر القادمة يتيح أساساً لتعبئة الموارد خلال هذه الفترة.
- ٢٦ - وتناولت الآراء التي تبودلت بشأن الأعمال التحضيرية التي تجري على المستويين الإقليمي والعالمي القضايا التالية:
- ضمان تكامل العملية التحضيرية والمؤتمر ذاته، لا توازيهما، مع المؤتمرات الأخرى؛
- ضرورة التركيز عند بدء العملية التحضيرية على توعية الجمهور وتوليد الدعم في البلدان المانحة لتمكين ممثلها من تقديم التزامات؛
- ضرورة تعبئة الموارد للعملية التحضيرية، وإتاحتها قبل فوات الآوان؛
- طلب تحليل بنود ميزانية الإعداد للمؤتمر؛
- طلب الحصول على معلومات بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية (في أقل البلدان نمواً ولدى الشركاء في التنمية)؛
- مدى مشاركة أعضاء البرلمان/القادة السياسيين في العملية التحضيرية؛
- ما إذا كان المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً غير ضروري بسبب تعدد المؤتمرات القطاعية التي اعتمدت تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً.
- ٢٧ - ورداً على ذلك، صرحت الأمانة التنفيذية بما يلي:
- إن المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً ليس مؤتمراً غير ضروري، إذ سيتم عقده على أساس المؤتمرات السابقة، وسيقوم بتنسيق الإجراءات الداعمة المختلفة؛

- ضرورة تكملة الأعمال التحضيرية التي تتم في أقل البلدان نمواً بزيادة الوعي والدعم في البلدان الشريكة في التنمية؛
- هناك حاجة ماسة للحصول على أموال لسد النقص في الميزانية؛
- إن تعبئة المنظمات غير الحكومية تشمل أقل البلدان نمواً؛
- تجري مشاورات لتحديد دور القادة السياسيين في إطار المؤتمر.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

- ٢٨- كان هناك اتفاق عام على أن مفتاح نجاح المؤتمر وتحقيقه نتائج ذات مغزى في بروكسل إنما يتمثل في ارتفاع نوعية العملية التحضيرية وبرامج العمل القطرية، وملكيته الوطنية، واتساع قاعدتها.
- ٢٩- وكانت ثمة حاجة إلى أن تركز العملية التحضيرية على توعية الجمهور وتوليد الدعم في البلدان المانحة لتمكين ممثلها من تقديم التزامات جديدة في المؤتمر.
- ٣٠- وينبغي للمؤتمر أن يوافق على تقديم تنازلات جديدة لأقل البلدان نمواً. ولتأمين تقديم هذه التنازلات، يلزم تنظيم حملة ناجحة لكسب دعم الجمهور في البلدان المانحة. ولذلك هناك حاجة إلى القيام بأعمال الدعاية قوية قبل انعقاد المؤتمر. وتم التشديد في هذا الصدد على دور المنظمات غير الحكومية.
- ٣١- وبما أن هذا المؤتمر هو مؤتمر تعقده الأمم المتحدة، فينبغي لجميع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة القيام بدور حيوي لتأمين نجاحه. ولا بد من تحديد دور كل منها ومساهمته بإجراء مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف.
- ٣٢- وتدعو الحاجة بإلحاح إلى توفير موارد كافية لتمويل العملية التحضيرية والمؤتمر. وقد حثت الجهات المانحة التي لم تقدم بعد مساهمات، على القيام بذلك دون تأخير.
- ٣٣- وسيعقد الاجتماع الثالث للمحفل التشاوري قبيل الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية المقرر عقده في نيويورك من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

المرفق الأول

جدول الأعمال

كلمة ترحيب تلقيها السيدة آنا كاجومولو تيبايوكا، الأمينة التنفيذية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا	١٠/١٠ - ١٠/٠٠
إقرار جدول أعمال الاجتماع	١٠/١٥ - ١٠/١٠
بيان الأمينة التنفيذية للمؤتمر بشأن التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر	١٢/٠٠ - ١٠/١٥
- بيان ممثل أقل البلدان نموا	
- بيان رئيس مجموعة ال ٧٧ والصين	
- بيان ممثل الاتحاد الأوروبي/اللجنة الأوروبية	
- يليه بيانات يلقونها ممثلون آخرون للاتحاد الأوروبي ممن يريدون أخذ الكلمة	
- بيان ممثل لجنة المساعدة الإنمائية	
- بيان لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية لدى الاتحاد الأوروبي (مركز التنسيق لمحفلة المنظمات غير الحكومية)	
تبادل الآراء بشأن التقدم المحرز في العملية التحضيرية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية	١٣/٠٠ - ١٢/٠٠
النظر في القضايا التنظيمية والموضوعية ذات الصلة بالمؤتمر - تقرير الاجتماع الثاني المشترك بين الوكالات بشأن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ومناقشته	١٦/٠٠ - ١٤/٣٠
مشاورات بين أمانة المؤتمر وأعضاء المحفل بشأن تعبئة الموارد للعملية التحضيرية	١٧/٣٠ - ١٦/٠٠

وضع اللمسات الأخيرة على مشروع التقرير	-
النظر في تقرير الاجتماع واعتماده	١٨/٠٠ - ١٧/٣٠
اختتام الاجتماع	١٨/٠٠

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

- ١ - مذكرة معلومات عن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- ٢ - مشروع تقرير الاجتماع الثاني المشترك بين الوكالات بشأن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- ٣ - مذكرة شفوية
- ٤ - مذكرة بشأن إسهامات المنظمات والوكالات في العملية التحضيرية للمؤتمر
- ٥ - مشروع جدول الأعمال
- ٦ - تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٩ (استعراض عام)
- ٧ - موجز إحصائي عن أقل البلدان نمواً

المرفق الثالث

الحضور

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الاجتماع:

إيران (جمهورية - الإسلامية)

إيطاليا

البرتغال

بلجيكا

بنغلاديش

السويد

فرنسا

فنلندا

كندا

ماليزيا

مصر

هولندا

٢ - وكانت المنظمتان الحكومتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الاجتماع:

الجماعة الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

اتحاد البريد العالمي

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومرفق الاتصال غير الحكومي، ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا ممثلة في الاجتماع. وكان مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلاً أيضاً في الاجتماع.

٥- وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان ممثلتين في الاجتماع.

الفئة العامة

لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية لدى الاتحاد الأوروبي

غرفة التجارة الدولية.
